● أخبار قصيرة

شهيد مدني في استهداف سيارة في بنت جبيل بجنوب لبنان

استمرارًا في خرق اتفاق وقف إطلاق النار، يواصل العدو الصهيوني اعتداءاته الجائرة على لبنان باستهداف المدنيين، وجديد هذه الاعتداءات استهداف سيارة موظف مدني في اتحاد بلديات قضاء بنت جبيل، صباح يوم الثلاثاء (١٨ تشرين الثاني ٢٠٢٥)، في مدينة بنت جبيل جنوبي لبنان.

وفي التفاصيل، استهدفت مسيّرة صهيونية معادية سيارة في مدينة بنت جبيل، جنوبي لبنان، بصاروخين ما أسفر عن ارتقاء شهيد، وفقًا إلى ما صدر عن مركز عمليات طوارئ الصحة العامة التابع لوزارة الصحة العامة. من جهة ثانية، ألقت محلقة صهيونية قنبلة متفجرة على حفارة في بلدة بليدا، ما أدى إلى احتراقها بالكامل.

كريات شمونة" تلقت "حقنة موت"

من جانب آخر قالت صحيفة "إسرائيل هيوم" إن "كريات شمونة" تبدو كمدينة أشباح بعد نحو ثمانية أشهر من وقف إطلاق النار، ففي "مول شمونة" -على سبيل المثال- الذي أعيد افتتاحه قبل شهر، بقي نصف المتاجر مغلقًا، ٣٥ من أصل ٧٠ متجرًا كانت تعمل قبل الحرب، وقد أعلن عشرون من أصحاب المتاجر أنهم لن يعودوا، بينما تتحدث الأرقام عن نفسها، فـ ٤٠٪ من ٧٠٠ متجر في "كريات شمونة" لم تفتح خلال السنة الأخيرة.

وأوضحت الصحيفة أن "ستة آلاف من سكان "كريات شمونة" لم يعودوا إلى المدينة، وغالبهم من السكان الأقوياء، أصحاب القوة الشرائية والعائلات الشابة، وكثير من الطلاب لم يعودوا أيضًا، والوضع في "المطلة" مشابه، مشيرة إلى أنّ عدم عودة الشباب إلى الجليل الشرقي أدى إلى نقص العمالة، والذين يوافقون على العمل يطالبون برواتب أعلى".

من جهته، قال أحد أصحاب الأعمال: "أنا أعاني من صدمة بعد عامين لم أعمل خلالهما". ويضيف أحد الموظفين في المكان: "يجلبون المال من المنزل. لا يوجد أي حركة في "المول"، والوضع مشابه في جميع أنحاء وادي الجليل: الأعمال تنهار، السكان لم يعودوا، و"الدولة"(الاحتلال الإرهابي) غائبة.

الجمارك التونسية تحبط تهريب مليوني دولار من العملة

أعلن مسؤول من الجمارك التونسية، الاثنين، ضبط نحو مليوني دولار من العملة الأجنبية أثناء عمليات تهريب متزامنة إلى خارج البلاد عبر ثلاثة معابر حدودية.

وقال المتحدث باسم الإدارة العامة للجمارك العميد شكري الجبري: إن الحرس الجمركي أحبط في عملية نوعية محاولات تهريب العملة في معبري "الذهيبة" و"راس جدير" جنوبا على الحدود الليبية، ومعبر ملولة غربا على الحدود الجزائرية.

وأوضح: أن محاولات التهريب تعتمد في الغالب على عمليات تضليل وإخفاء معقدة داخل مكونات السيارات.

وأضاف: أنه لا توجد عمليات رصد للعملة أثناء التفتيش لكن يجري التفطن إليها بحسب خبرات وتكوين الحرس الجمركي.

ومقتل وجرح صهاينة بعملية مزدوجة في غوش عتصيون

المقاومة الفلسطينية تجدد رفضها لقرار مجلس الأمن: "شراكة دولية" في حرب الإبادة

قتل صهيوني وأصيب ٣ آخرون بجروح يوم الثلاثاء في عملية دهس وطعن في مستوطنة غوش عتصيون جنوب بيت لحم بحسب هيئة البث الصهيونية.

وقالت إذاعة جيش الاحتلال الصهيوني إن مركبة يستقلها شخصان نفذت عملية دهس عند مفترق غوش عتصيون وأصابت عددا من الأشخاص اثنان إصابتهما خطيرة ورابع بجروح طفيفة في عملية غوش عتصيون.

وأوضحت أن العملية هي محاولة طعن وإطلاق نار ، مضيفة أن جيش الاحتلال فرض طوقا عسكريا على البلدات والقرى الفلسطينية القريبة من موقع العملية.

وتشهد الضفة الغربية تصعيدا من جنود الاحتلال الصهيوني والمستوطنين أدت إلى استشهاد ما لا يقل عن ١٠٧٣ فلسطينيا، وإصابة نحو ١٠ آلاف و٧٠٠ إضافة إلى اعتقال أكثر من ٢٠ ألفا و٥٠٠ آخرين، خلال عامي حرب الإبادة في غزة.

في سياق آخر وعقب تبنّي مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الأميركي الخاص بقطاع غزة، انتقدت فصائل المقاومة الفلسطينية بشدّة القرار، مؤكدة أنّه لا يلبّي مطالب وحقوق الشعب الفلسطيني، ويحمل آليات تخدم أهداف الاحتلال "الإسرائيلي".

القرار لا يرتقي إلى مستوى مطالب وحقوق شعبنا

وفي هذا السياق، أكدت حركة المقاومة الاسلامية- حماس أنّ القرار "لا يرتقي إلى مستوى مطالب وحقوق شعبنا الفلسطيني السياسية والإنسانية"، خصوصاً في قطاع غزة الذي تعرّض خلال العامين الماضيين لحرب إبادة "وحشية وجرائم غير مسبوقة" ارتكبها الاحتلال أمام أنظار العالم، وما تزال آثارها قائمة، رغم إعلان إنهاء الحرب.

وفي السياق، اعتبرت حماس أنّ القرار يرفض وصاية على القطاع ويجتزئ جغرافيته، مشيرةً إلى أنّه "يفرض آلية وصاية دولية على قطاع غزة"، وهو ما يرفضه الشعب والقوى والفصائل الفلسطينية، لكونه يسعى لتحقيق أهداف الاحتلال التي أخفق في فرضها عسكرياً.

وجدّدت حماس تأكيدها أنّ القرار يفصل غزة عن بقية الجغرافيا الفلسطينية ويعمل على فرض وقائع جديدة تتجاهل الثوابت الوطنية، بما يمسّ حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وإقامة دولته وعاصمتها القدس. وشددت أيضاً على أنّ مقاومة الاحتلال بكل الوسائل "حق مشروع كفلته القوانين والمواثيق الدولية"، وأن سلاح المقاومة مرتبط باستمرار الاحتلال، مشيرة إلى أنّ أي قوة دولية، إن أُنشئت، يجب أن يقتصر دورها على التواجد عند الحدود للفصل بين القوات ومراقبة وقف إطلاق النار، وأن تكون خاضعة بالكامل لإشراف الأمم المتحدة، وأن تعمل حصراً مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية، دون أي دور للاحتلال.

ودعت الحركة لرفض إبقاء المساعدات في دائرة "التسييس والابتزاز والإخضاع لآليات معقدة"، مطالبةً بـ"الإسراع في فتح المعابر وضخ كل الإمكانيات لمواجهة الكارثة عبر الأمم المتحدة ومؤسساتها، وفي مقدمتها وكالة الأونروا".

يفرض "وصاية دولية على قطاع غزة"

من جانبها، أعربت حركة الجهاد الإسلامي عن رفضها المطلق للقرار، مؤكدة أنه يفرض "وصاية دولية على قطاع غزة"، وهو أمر مرفوض من جميع مكوّنات الشعب الفلسطيني، لأنه "يأتي لتحقيق أهداف عجز الاحتلال عن فرضها عبر حروبه المتكررة".

وأوضحت الحركة أن خطورة القرار تتمثّل في سعيه لفصل غزة عن الأراضي الفلسطينية وفرض وقائع سياسية تتعارض مع الثوابت الوطنية، وتصادر حق الشعب بتقرير المصير ومقاومة الاحتلال، وهو حق أكدته الشرائع الدولية". كما اعتبرت أنّ فرض هيئة حكم أميركية بغطاء دولي على جزء من الشعب الفلسطيني دون موافقته يمثل "خرقاً للقانون الدولي الإنساني".

مشروع القرار يشرعن الوصاية

بدورها، رأت حركة المجاهدين أنّ مشروع القرار الأميركي الذي أقرّه المجلس "يشرعن الوصاية الدولية على القطاع ويفصله عن باقي الوطن، في أمر يرفضه الكل الوطني".

وأكدت رفض تحويل ملف المساعدات والإعمار إلى وسيلة ضغط سياسي، داعيةً المجتمع الدولي للاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وفتح المعابر، وإنهاء الحصار الذي يفرضه الاحتلال.

تدخل واضح وفرض لترتيبات "قسرية"

من ناحيتها، أعلنت فصائل المقاومة الفلسطينية تجديد رفضها لقرار مجلس الأمن الذي صدر بضغط من الولايات المتحدة، مؤكدةً أنه تدخل واضح وفرض لترتيبات "قسرية" بعيدة عن الإرادة الوطنية للشعب الفلسطيني.

وأكدت الفصائل في بيان مشترك يوم الثلاثاء ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أن قرار مجلس الأمن تضمن "تجاوزاً للمرجعيات الدولية والقانونية التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة"، معتبرة أن القرار يمهّد لإيجاد ترتيبات ميدانية وإدارية مفروضة على قطاع غزة، بما يخدم الأجندة الأميركية ويفرض واقعاً سياسياً جديداً على الأرض.

كما حذّرت من أن أي قوة دولية يتم الترويج لنشرها في قطاع غزة بصيغتها الحالية "ستتحول إلى أداة وصاية وإدارة مفروضة بالقوة، وليست قوة لحفظ السلام"، مشيرة إلى أن الهدف الحقيقي منها هو "استكمال ما فشل العدو الصهيوني في تحقيقه عبر آلة الحرب والدمار". هذا، أوضحت الفصائل الفلسطينية في بيانها أن المقترح الأميركي "يضرب جوهر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وانتزاع سيادته الوطنية، ويحاول الالتفاف على نضاله المشروع وعلى تضحياته الضخمة في مواجهة العدوان والحصار".

كذلك، أكدت أن قرار مجلس الأمن "يشكل شراكة دولية عميقة" في حرب الإبادة التي شنّها العدو الصهيوني على قطاع غزة، إذ لم يتضمن أي مسؤولية قانونية أو سياسية على العدو، ولم يطالب بوقف عدوانه، بل منح غطاءً سياسياً لاستمرار الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

من جهة ثانية، أكدت الفصائل أن القرار "تجاهل بصورة فاضحة ما تتعرض له الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس، من تصعيد استيطاني خطير وضم تدريجي للأرض الفلسطينية يجري تحت حماية جيش العدو وبغطاء سياسي من حكومته المتطرفة".

ولفتت إلى أن القرار الذي يتحدث عن ما يسمى بـ"السلام" لم يُعالج جذور المشكلة، ولم يقترب من السلام الحقيقي والعادل، لأنه لم يدعُ إلى إنهاء الاحتلال، ولم يضع حدّاً لجرائم العدو الصهيوني المستمرة بحق الفلسطينيين.

وأفادت القوى الفلسطينية، أن الشعب الفلسطيني "لن يقبل بأي وصاية أو ترتيبات مفروضة، ولن يسمح بتمرير أي قرار ينتقص من حقوقه الوطنية المشروعة، وأن المقاومة ستبقى الخيار الراسخ للدفاع عن الأرض والإنسان والهوية". من ناحيتها، رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قرار مجلس الأمن، معتبرة إياه وصاية جديدة على غزة، وأكدت أن أي ترتيبات تتجاهل الإرادة الوطنية غير ملزمة للشعب الفلسطيني

غارات للعدو على غزة ونسف لمبان وراء "الخط الأصفر"

غارات للعدو على غزة

وفي اليوم الـ٣٩ من بدء وقف إطلاق النار في قطاع غزة، شنّت طائرات الاحتلال الصهيوني غارات واستمرت في عمليات نسف المباني خلف الخط الأصفر شرق قطاع غزة وجنوبه، وجاء ذلك بعد يوم من استشهاد فلسطينيين وإصابة آخرين في غارات صهيونية على القطاع.

وتزامن ذلك مع قصف مدفعي وإطلاق نار من الآليات المتمركزة في المنطقة المصنفة صفراء. هذا ووثّقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في الكيان استشهاد ما لا يقل عن ٩٨ معتقلا من غزة في السجون الصهيونية نتيجة التعذيب وسوء المعاملة، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣.

العراق يدخل مرحلة ما بعد النتائج: السياق الدستوري لتشكيل الحكومة

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية، النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية التي جرت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، إيذاناً ببدء الحراك الرسمي لترتيب استحقاقات المرحلة المقبلة، وفي مقدّمتها تشكيل الحكومة الجديدة.

هذا، وحددت المفوضية فترة ثلاثة أيام لتقديم الطعون، تليها عشرة أيام خصصتها الهيئة القضائية للنظر فيها، قبل رفع النتائج النهائية إلى المحكمة الاتحادية العليا للمصادقة عليها. وبعد المصادقة، يقوم رئيس الجمهورية بدعوة البرلمان الجديد للانعقاد خلال خمسة عشر يوماً، ليترأس الجلسة الأولى أكبر الأعضاء سنًا حيث يُنتخب رئيس البرلمان ونائباه بالأغلبية المطلقة.

كما تنعقد الجلسة الأولى بحسب المادة (٥٥) من الدستور العراقي، برئاسة أكبر الأعضاء سناً لانتخاب هيئة رئاسة البرلمان، ثم يُنتخب رئيس الجمهورية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الانعقاد وفق المادة (٧٢/أولاً/ب)، وبعد انتخاب الرئيس، يُكلّف خلال خمسة عشر يوماً مرشحَ الكتلة النيابية الأكبر بتشكيل الحكومة، على أن يقدّم تشكيلته الوزارية خلال ثلاثين يوماً لنيل الثقة وفق المادة (٧٦).

في السياق، يقتضي انتخاب رئيس الجمهورية نيل المرشح تأييد ثلثي أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٣٢٩ نائباً، فيما يحتاج رئيس الوزراء المكلف وحكومته إلى الأغلبية المطلقة.

وقبل أيام، أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان بياناً أوضح فيه أنه "وبحساب هذه المدد الدستورية، نجد أن المدة الإجمالية اللازمة لولادة الحكومة الجديدة تمتد إلى نحو أربعة أشهر من تاريخ إعلان النتائج، غير أن المشرّع الدستوري استخدم في جميع هذه المواد عبارة (خلال)، وهي عبارة تُحدّد الحد الأعلى للمدة الزمنية ولا تُلزم بالانتظار حتى نهايتها، ما يمنح مرونة كبيرة في تقصير هذه المدد متى ما توفرت الإرادة السياسية".

ويضيف القاضي زيدان، "وبناءً على ذلك، فإن مدة الأربعة أشهر لولادة الحكومة يمكن اختزالها إلى أقل من ذلك بكثير إذا تم استثمار اليوم الأول من كل مرحلة الدستورية وعدم الانتظار إلى نهاية المدد القصوى؛ فانعقاد مجلس النواب في يوم الدعوة الأول، وانتخاب رئيس المجلس ورئيس الجمهورية وتكليف رئيس الوزراء في الأيام الأولى، كفيل بجعل الحكومة الجديدة ترى النور في مطلع كانون الثاني ٢٠٢٦ بدلاً من آذار من العام نفسه".

وفي سياق آخر، أعلن الإطار التنسيقي توقيعه على اعتباره الكتلة النيابية الأكبر وبدء طرح مرشحيه لمنصب رئاسة الوزراء.

ووفق بيان صادر عن دائرته الإعلامية، "عقد الإطار التنسيقي اجتماعه الاعتيادي، بحضور جميع قياداته في مكتب حيدر العبادي، حيث استهلّ الاجتماع بتوجيه التهنئة إلى الشعب العراقي والقوى السياسية كافة، بمناسبة نجاح العملية الانتخابية، مؤكداً أن التعاون الوطني الشامل هو الأساس في عبور المرحلة المقبلة وترسيخ الاستقرار السياسي، وأهمية حسم الاستحقاقات الانتخابية ضمن المدد الدستورية وبما ينسجم مع السياقات القانونية المعتمدة، مشدداً على أن الالتزام بالتوقيتات الدستورية يمثل ضمانة لانتقال دستوري منظم يحترم إرادة الناخبين".

وقرر الإطار التنسيقي تشكيل لجنتين قياديتين، الأولى تُعنى بمناقشة الاستحقاقات الوطنية المقبلة ووضع رؤية موحدة لإدارة الدولة، والثانية تتولى مقابلة المرشحين لمنصب رئيس الوزراء وفق معايير مهنية ووطنية.

ويرى مراقبون أن اختيار رئيس الوزراء الجديد لن يكون سريعاً، خصوصاً أن هذه الخطوة ترتبط مباشرة بانتخاب رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية، بينما تشير مصادر من داخل الإطار إلى أن الأسماء المتداولة إعلامياً لا تعكس بدقة ما يجري خلف الكواليس، مضيفةً أن قوى الإطار وضعت معايير واضحة لاختيار مرشح رئاسة الوزراء، ولا يوجد "فيتو" مسبق على أي من الأسماء المطروحة.